

Distr.: General  
4 October 2006  
Arabic  
Original: Russian

## الجمعية العامة



### اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

محضر موجز للجلسة ١٤٨٨

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد رودريغيز باريليا ..... (كوبا)  
(الرئيس بالنيابة)

### المحتويات

إقرار جدول الأعمال

مسألة الصحراء الغربية

مسألة تيمور الشرقية

طلبات الاستماع

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى: Chief, Official Records

.Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة والجلسات الأخرى في وثيقة تصويب واحدة.



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

## إقرار جدول الأعمال

١ - أقر جدول الأعمال.

## مسألة الصحراء الغربية

٢ - الرئيس: قال إن اللجنة الخاصة وافقت في جلستها ١٤٨٧ على طلب الاستماع الذي قدمه إليها المتمس.

٣ - وبدعوة من الرئيس، جلس السيد سعيد (الجهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) إلى طاولة مقامي الالتماسات.

٤ - السيد سعيد (جبهة البوليساريو): قال إن الأحداث المباشرة بين جبهة البوليساريو والمملكة المغربية التي انعقدت تحت إشراف السيد جيمس بيكر الثالث المبعوث الشخصي للأمين العام أفضت إلى توقيع اتفاقات هيوستون التي نصت على تحديد هوية مقامي طلبات الاشتراك في الاستفتاء، وعودة اللاجئين، ونشر القوات واعتماد مدونة للسلوك. وأضاف أن المجتمع الدولي والشعب الصحراوي بصورة خاصة رحبًا بتفاؤل بإبرام تلك الاتفاقات. وعلى الرغم من بدء عملية تحديد الهوية في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، بدأ المغرب بوضع جميع أنواع العراقيل في وجهها ورفض الموافقة على الجدول الزمني لعملية تحديد الهوية التي اقترحتها بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وحاول فرض شروطه الخاصة.

٥ - ومضى قائلا إن المغرب جمع أفرادا لم تكن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية قد سجلتهم وبعث بهم إلى مراكز تحديد الهوية في العيون في انتهاك لاتفاقات هيوستون. وفي محاولة لاختبار صبر المجتمع الدولي، استغل المغرب الفرصة لإضعاف عملية تحديد الهوية بذرائع شتى. وما أدى إلى تأخير تلك العملية على وجه الخصوص

معارضة المغرب افتتاح مركز لتحديد الهوية في نوادييو في موريتانيا حيث توجد جالية صحراوية كبيرة.

٦ - وأردف قائلا إن الحملة الإعلامية التي شنتها وسائل الإعلام المغربية ضد بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية تمثل دليلا آخر على نيته في اللجوء إلى سياسة الابتزاز من أجل التأثير على تنفيذ خطة التسوية.

٧ - واستجابة لقرار مجلس الأمن ١١٦٣ (١٩٩٨) المؤرخ ١٧ نيسان،/أبريل ١٩٩٨، بعثت حكومتنا السويد وباكستان وحدات هندسية إلى الإقليم لتقديم المساعدة في مجال إزالة الألغام. غير أن المغرب لم يسمح للطائرة التي تقل على متنها المهندسين السويديين الهبوط في مطار العيون وأجبرت الطائرة على الهبوط في جزر كناري. وعندما وصلت الوحدة إلى العيون لم يسمح لها بمباشرة عملها. وعلاوة على ذلك، لم يسمح المغرب لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإنشاء مكتب لها في الجزء الذي يحتله المغرب من الإقليم لغرض تيسير عودة اللاجئين الصحراويين.

٨ - ومضى قائلا إن هذه الأعمال التي يقوم بها المغرب والتي تعيق تهيئة الظروف اللازمة لعودة اللاجئين أوصلته إلى قناعة بأن المغرب ليست لديه أي رغبة في البدء في تلك المرحلة وإكمال عملية عودتهم. وكلما تقدمت العملية شوطا آخر وضع المغرب مزيدا من العوائق أمامها. وقد أبلغت السلطات المغربية بعثة الأمم المتحدة مؤخرا أن طائرات الأمم المتحدة لم يعد بإمكانها نقل الممثلين الرسميين للدول الأعضاء في الأمم المتحدة القادمين لزيارة المنطقة ولا نقل الصحفيين الدوليين إليها. وأكد على ضرورة عدم تغاضي المجتمع الدولي عن هذا السلوك باعتبار أن المغرب لا يمكنه حرمان الدول الأعضاء من حقها في ضمان شفافية العملية التي تعمل على تعزيزها من خلال تقديم الموارد البشرية والمالية.

إشراف الأمم المتحدة ببناء قدر المستطاع بهدف التوصل إلى تسوية. وأضاف أنه مع قدوم الحكومة الإندونيسية الجديدة، لعلّ المفاوضات التي لم تتمخض عن نتائج ملموسة لغاية الآن تتوصل لنتائج أكبر. ومن أجل بلوغ تلك الدرجة، يجب على جميع التيموريين الشرقيين الانخراط بها ويجب أن يكون الهدف الرئيسي من ورائها الوصول إلى حل شامل ومقبول دوليا وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٧/٣٠.

١٨ - ولاحظ بارتياح عميق انعقاد المؤتمر الوطني للتيموريين المقيمين في الشتات لأول مرة في البرتغال في الفترة من ٢٣ إلى ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٨. وقد تم خلاله اعتماد "وثيقة حقوق أساسية" أعرب فيها الشعب التيموري عن استعداده للتقيد بجميع القواعد الدولية من أجل بناء بلد يحترم حقوق الإنسان ويتمسك بها ويعزز السلام والاندماج الاقتصادي.

١٩ - وأكد أن تلك المبادئ لن يتسنى تحقيقها إلا إذا تغيرت الاستراتيجيات التي يتبعها اللاعب الرئيسي خلال المفاوضات المقبلة. فحقوق الإنسان لا تزال تمثل مشكلة في الإقليم. وقد أعربت لجنة حقوق الإنسان في دورتها الأخيرة عن قلقها العميق إزاء تقارير انتهاكات حقوق الإنسان في تيمور الشرقية. ولم تتخذ اللجنة أي قرار بهذا الشأن باعتبار أن أندونيسيا قطعت على نفسها عهدا باتخاذ ترتيبات تمكّن فريق العمل المعني بالاحتجاز التعسفي من زيارة تيمور الشرقية قبل انعقاد الدورة المقبلة للجنة. وأضاف أن أندونيسيا ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان تعملان على إبرام مذكرة تفاهم بشأن التعاون التقني وعقد اتفاق بشأن تكليف موظف برامج في أبكر وقت ممكن للعمل على تنفيذ برنامج التعاون التقني. واعتبر أن تلك الخطوات هي خطوات إيجابية وأبدى رغبة وفده في أن يؤكد للحكومة الأندونيسية أهمية الوفاء بالالتزامات التي وافقت عليها. وقال

٩ - ووجه الانتباه إلى التدابير القمعية التي أقدمت عليها الشرطة المغربية في المناطق المحتلة وأشار إلى حوادث إساءة معاملة المقيمين في تلك المناطق وإلى ضخامة عدد الأشخاص الذين أُبلغ بأنهم مفقودون.

١٠ - وقال إن الشعب الصحراوي يشعر بالامتنان لاهتمام المجتمع الدولي بإنهاء استعمار الصحراء الغربية. وأكد أن الحل الوحيد العادل والطويل الأمد لتلك المشكلة يتمثل في التنفيذ الدقيق لخطة التسوية باعتبارها تمكّن الشعب الصحراوي من الإعراب عن إرادته عن طريق المشاركة في استفتاء حر وديمقراطي. وفي هذا الصدد، دعا المغرب إلى التعاون في إجراء الاستفتاء من أجل ضمان السلام الدائم في المنطقة.

١١ - انسحب السيد سعيد (جبهة البوليساريو).

١٢ - الرئيس: قال إن سيعتبر أن اللجنة قررت، رهنا بأية توجيهات قد تعطيها الجمعية العامة في ذلك السياق في دورتها الثالثة والخمسين ومن أجل تيسير نظر اللجنة الرابعة في المسألة، أن تحيل جميع الوثائق ذات الصلة إلى الجمعية.

١٣ - وقد تقرر ذلك.

١٤ - الرئيس: قال إن اللجنة الخاصة اختتمت بذلك نظرها في هذا البند.

#### مسألة تيمور الشرقية

١٥ - الرئيس: قال إن وفدي البرازيل وسان تومي وبرينسيبي طلبا الاشتراك في نظر اللجنة الخاصة في مسألة تيمور الشرقية. وأضاف أنه ما لم يسمع اعتراضا فسوف يعتبر أن اللجنة توافق على الطلبين.

١٦ - وقد تقرر ذلك.

١٧ - السيد فيرييرا (سان تومي وبرينسيبي): رحب بالتغيرات السياسية التي جرت في أندونيسيا وأعرب عن أمله في أن يكون الحوار الجاري بين البرتغال وأندونيسيا تحت

١٩٨٣ النظر في هذا البند، ومن غير المناسب بالتالي أن تتناوله اللجنة الخاصة. فنظرها فيه لا ييسر بأي حال من الأحوال الحوار الثلاثي بين أندونيسيا والبرتغال تحت إشراف الأمين العام وإنما يمكن أن يؤدي فقط إلى تقويض جهود الأمين العام لإيجاد حل عادل وشامل ومقبول دولياً. ودعا باسم وفده جميع الوفود الأخرى إلى دعم المفاوضات الجارية بوصفها آلية ممكنة لتحقيق تسوية.

٢٤ - السيد نيفيس (البرتغال): لفت نظر ممثل أندونيسيا إلى قرار مجلس الأمن ٣٨٤ (١٩٧٥) و٣٨٩ (١٩٧٦) وكذلك إلى جميع القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن تيمور الشرقية. وقال إذا كان المجتمع الدولي يعتبر حقيقة أن مسألة تيمور الشرقية قد أغلقت، حسب ما يؤكد ممثل أندونيسيا، لم تكن لتظهر على جدول أعمال اللجنة الخاصة على مدى السنوات ٢٢ الماضية. وفيما يتعلق بالمحادثات الثلاثية الأطراف، فإن الطرفين الآخرين المشتركين فيها لا يعتقدان، بخلاف أندونيسيا، أن النظر في هذه المسألة في اللجنة يعرض استمرار المفاوضات للخطر.

٢٥ - السيد بابتيسا (أندونيسيا): قال إنه لا يريد إطالة المناقشة وطلب تسجيل موقف وفده الواضح، على النحو الذي بيّنه بنفسه، في المحضر الموجز.

٢٦ - الرئيس: أعاد إلى الأذهان أن اللجنة قررت في جلستها ١٤٨٧ الموافقة على طلبات الاستماع المقدمة إليها من الملتسمين.

٢٧ - بدعوة من الرئيس، جلس السيد غوستافسون (شبكة العمل لصالح تيمور الشرقية/الولايات المتحدة) إلى طاولة مقدمي الالتماسات.

٢٨ - السيد غوستافسون (شبكة العمل لصالح تيمور الشرقية/الولايات المتحدة): قال إن شعب تيمور الشرقية بحاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى حماية الأمم المتحدة

إن بإمكان الحكومة الأندونيسية الجديدة أن تظهر حسن نيتها بالإفراج عن جميع السجناء السياسيين.

٢٠ - وأردف قائلاً إن احتلال القوات الأندونيسية غير القانوني لتيمور الشرقية لا يعطي حكومة أندونيسيا الحق في استكشاف واستغلال احتياطات النفط والغاز التي تعود ملكيتها لشعب تيمور الشرقية. ونوّه إلى أن شعب الإقليم لا يستفيد من التجارة بين أندونيسيا وشركائها.

٢١ - وفي الختام، أبدى رغبة وفده في أن يؤكد من جديد دعمه لشعب تيمور الشرقية وأعرب عن أمله في أن تعتزم الحكومة الأندونيسية الجديدة حل النزاع وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي من أجل جلب السلام والازدهار إلى المنطقة دون الإقليمية.

٢٢ - السيد بابتيسا (أندونيسيا): قال إن وفده يعارض بقوة مرة أخرى نظر ما يسمى "مسألة تيمور الشرقية" وإدراجها على جدول أعمال اللجنة الخاصة. فشعب تيمور الشرقية قد مارس بالفعل حقه في تقرير المصير منذ أكثر من ٢٠ سنة مضت وفقاً لقرارات الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) و١٥٤١ (د-١٥) و٢٦٢٥ (د-٢٥). وقد شهد على ذلك العديد من الدبلوماسيين الأجانب وممثلي وسائل الإعلام الدولية. وطيلة عملية إنهاء الاستعمار، أقيمت الأمم المتحدة بصورة منتظمة على علم بالحالة السائدة في تيمور الشرقية. وبات من الواضح لعدد متزايد من الدول الأعضاء وللمجتمع الدولي ككل أن أندونيسيا تعطي لمحافظة السابعة والعشرين الفرص لكفالة التنمية المتسارعة في جميع مجالات الحياة بما فيها حماية حقوق الإنسان.

٢٣ - وأعرب عن رأي وفده أن تيمور الشرقية تمثل جزءاً غير قابل للانفصام عن أندونيسيا وأنها لم تعد تدرج منذ زمن بعيد في إطار مسائل إنهاء الاستعمار. وتجدر الإشارة كذلك إلى أن الجمعية العامة ظلت توجّل في كل سنة اعتباراً من عام

ففي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ تم التوقيع على قانون جديد يقضي على وجه التحديد بأن يُذكر في عقود بيع التكنولوجيا العسكرية التي ترمها الولايات المتحدة مع أندونيسيا توقع الولايات المتحدة ألا تستخدم تلك الأصناف في تيمور الشرقية. وبناء عليه، ولأول مرة منذ عام ١٩٩٥، يشير قانون صادر عن الولايات المتحدة إلى تيمور الشرقية بوصفها متميزة عن أندونيسيا. وثمة قانون قيد النظر في مجلس الشيوخ وفي مجلس النواب يؤكد مباشرة حق تيمور الشرقية في إجراء استفتاء بشأن تقرير مصيرها. وأضاف أنه عقب فضيحة برنامج تدريب الأفراد العسكريين الأندونيسيين الذي ينفذه البنتاغون، بدأ العمل على قانون يحظر ذلك البرنامج الذي اضطر البنتاغون، تحت ضغط من الرأي العام، إلى تعليقه. وبمقتضى قانون آخر، سيوقف تسليم جميع الشحنات العسكرية المتجهة من الولايات المتحدة إلى أندونيسيا بما فيها الذخائر وقطع الغيار. ولن تستأنف عمليات التسليم إلا بعد تسلم حكومة منتخبة ديمقراطيا لمهامها في أندونيسيا وبعد حدوث تحسُّن حقيقي في حالة حقوق الإنسان في تيمور الشرقية وأندونيسيا وأريان جايا.

٣٢ - وكان من المفهوم في كل من جاكارتا وواشنطن أن رياح التغيير سوف تجلب الحرية والديمقراطية إلى أندونيسيا وربما تأخذ تيمور الشرقية باتجاه تقرير المصير. وبإمكان الأمم المتحدة ولا سيما اللجنة الخاصة أن تساعد تيمور الشرقية على البقاء في ذلك المسار.

٣٣ - انسحب السيد غوستافسون.

٣٤ - بدعوة من الرئيس، جلست السيدة بنتيا - أوستن (جامعة لندن) إلى طاولة مقدمي الالتماسات.

٣٥ - السيدة بنتيا - أوستن (جامعة لندن): استعرضت الأحداث التي جرت في تيمور الشرقية على مدى الـ ٢٠ سنة الماضية وقالت إن فرص كسر الجمود الحاصل في المفاوضات

ولا سيما اللجنة الخاصة باعتبار أن مستقبله يمكن أن يتقرر خلال الأشهر القليلة المقبلة. وأضاف أن تيمور الشرقية تعتبر لطخة كبيرة في سجل الأمم المتحدة باعتبار أن الاحتلال العسكري الأندونيسي مستمر فيها تحديا لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة.

٢٩ - ومضى قائلاً إن الأعمال التي اتخذتها الحكومة الجديدة من قبيل الإفراج عن بضعة مئات من التيموريين الشرقيين الذين يحتجزون في السجون الأندونيسية والقواعد العسكرية ومخافر الشرطة، والاقتراح الداعي إلى الإفراج عن القائد التيموري الشرقي زانانا غوسماو فيما لو قبل المجتمع الدولي السيطرة الأندونيسية على تيمور الشرقية توفر بصيصاً من الأمل في أن تكون أكثر مرونة بشأن مسألة تيمور الشرقية بالمقارنة مع الحكومة التي سبقتها. وفي الوقت نفسه، فإن السلطات العسكرية التي تدعم رئيس البلد بالنيابة كانت تتصرف على نحو مختلف تجلّى بوضوح بقمع عنيف لمظاهرات سلمية قام بها طلاب تيموريون شرقيون في جاكارتا، وبالقمع العسكري وأعمال العنف ضد المدنيين في تيمور الشرقية.

٣٠ - واستطرد قائلاً إن شعب تيمور الشرقية سوف يجري في نهاية المطاف استفتاء بشأن مستقبله السياسي تحت إشراف دولي. وينبغي أن يسبق ذلك انسحاب القوات وقدر أكبر من الحكم الذاتي المحلي في تيمور الشرقية. ونوّه إلى أن تغيير الحكومة في أندونيسيا يوفر فرصاً جديدة لكن التغيير الحقيقي، بالنسبة لشعب تيمور الشرقية، لم يبدأ بعد. وقال إنه في ظل الأزمة الاقتصادية التي نشأت في أندونيسيا، عانت تيمور الشرقية التي لم تختَر أن تكون جزءاً من أندونيسيا أشد المعاناة منها ولم تحصل على أية منافع من فترة الازدهار التي سادت في عهد سوهارتو.

٣١ - وأشار إلى أن عدداً من التغييرات التي تمس تيمور الشرقية قد حدثت في الولايات المتحدة في السنة الماضية.

تتجاهل أهمية التنمية بالنسبة لتيمور الشرقية. والأهداف التي يمكن إحرازها هي الآن قيد المنال: قدر أكبر من الحكم الذاتي واندماج أفضل في تنمية تيمور الشرقية. وفي المستقبل، يمكن أن تصبح تيمور جزيرة موحدة ومزدهرة ويمكن أن يصبح الأرخبيل الأندونيسي اتحادا من الدول المستقلة المتمتعة بحرية نسبية والمربطة ببعضها بعضا بمصالح اقتصادية وأمنية. لكن الشعارات المثالية حول مستقبل تيمور الشرقية لا يمكنها السير قدما إلا بقدر ما تسمح به الحقيقة الواقعة.

٣٧ - انسحبت السيدة بنتيا - أوستن.

٣٨ - بدعوة من الرئيس مجلس السيد أروهو (مؤسسة تيمور للمصالحة والتنمية) إلى طاولة مقدمي الالتماسات.

٣٩ - السيد أروهو (مؤسسة تيمور للمصالحة والتنمية): قال، إدراكا منه للخصائص المميزة للعملية السياسية في تيمور الشرقية، اقترح في عام ١٩٩٣ عقد اجتماعات غير رسمية بين القادة التيموريين المعارضين منهم للاندماج أو المؤيدين له على حد سواء للمساهمة في إيجاد تدابير لبناء الثقة بين حكومي البرتغال وأندونيسيا. وكي ما يتسنى فعليا إجراء مفاوضات بين المجموعتين المتناحرتين اتفق على عدم مناقشة الوضع السياسي للإقليم. ومع ذلك تم في نهاية اجتماع المصالحة الثاني الموافقة على إعلان أعرب فيه، في جملة أمور، عن الامتنان لحكومة أندونيسيا لما تبذله من جهود في سبيل تنمية تيمور الشرقية؛ وأكد الحاجة إلى إيلاء اعتبار خاص لإدارة تيمور الشرقية والوضع الخاص للتيموريين الشرقيين المحتجزين؛ واقترح تخفيض عدد القوات بشكل تدريجي ومستمر في تيمور الشرقية؛ وشدد على الحاجة إلى وضع دورات دراسية تساعد في ضمان التراث الثقافي لشعب تيمور الشرقية.

٤٠ - وأضاف قائلا إن الدورة الحالية للجنة تجري في وقت تمر فيه أندونيسيا في فترة معقدة بوجه خاص من تاريخها.

بشأن مستقبل تيمور الشرقية هي اليوم أكبر من أي وقت مضى. ولكن كيما يتحقق ذلك، لا بد من إعادة النظر في القواعد الأساسية للعلاقات الأندونيسية التيمورية الشرقية. فالقول بأن تقسيم الجزيرة هو مجرد أمر أملتته القوى الاستعمارية قول عفا عليه الزمن. فمنذ أكثر من ٢٠ سنة انقضت على الأحداث التي وقعت في عام ١٩٧٥، لا يزال المجتمع التيموري يفتقر إلى الوحدة الاجتماعية والسياسية. وفي ذلك الوقت، لم تشكل معارضة حقيقية ولم يظهر قائد يمكن الوثوق به. وفي السياق الحالي تعتبر الدعوات إلى إجراء استفتاء دون طائل تماما كما كانت عليه، خلال الـ ٢٠ سنة الماضية التي وقع خلالها شعب تيمور الشرقية في شرك المعارك السياسية التي وقعت بين السيد السابق لتيمور الشرقية وأندونيسيا. وتساءلت عما إذا كان قد حان الوقت بالفعل لأن تتنحى البرتغال جانبا وتتيح إمكانية إلقاء نظرة جديدة على المفاوضات ولأن يتخلى الغرب عن موقف المثل العليا التي يتعذر إدراكها ولأن يصبح شريكا في المفاوضات عوضا عن أن يكون مراقبا في حل معضلة تيمور الشرقية.

٣٦ - ومضت قائلة إن تقييم الحالة الفعلية السائدة في تيمور الشرقية يعتبر إحدى الوصلات المفقودة الهامة في تحقيق المصالحة والوحدة فيها. فليس في استطاع تيمور الشرقية أن تتجاهل المصالح الجغرافية السياسية في المنطقة، ولا تزال الأهمية الاستراتيجية لمضيق ويتار وأمباي تمثل حقيقة سياسية تواجهها. ولهذا لا يمكن الاستمرار في عقلية المشاركة المفتعلة في المناورات السياسية التيمورية الشرقية. وتبدو أسطورة المقاتلين من أجل الحرية التي تبددت بالفعل في مناسبات عديدة ضارة بوجه خاص في ذلك السياق. ومع ذلك، فقد نودي بالشعارات المثالية عوضا عن النظرة الواقعية. فهل ستشجع السياسة "الأخلاقية" التي أعلن عنها مؤخرا على تبنّي توقعات واقعية؟ وفي ضوء الأحوال الاقتصادية السائدة حاليا لا تستطيع الاختلافات السياسية أن

وتفضي إلى تهيئة مناخ جديد للمفاوضات بين حكومي البرتغال وأندونيسيا تحت إشراف الأمين العام.

٤٢ - انسحب السيد أروهو.

٤٣ - بدعوة من الرئيس، جلس السيد بيريرا (الشبيبة التيمورية من أجل المصالحة) إلى طاولة مقلمي الالتماسات.

٤٤ - السيد بيريرا (الشبيبة التيمورية من أجل المصالحة): قال إن منظّمته واثقة من إمكانية التوصل إلى حل منصف لمشكلة تيمور الشرقية ومقتنعة بأن حلا من هذا القبيل سوف يمكّن التيموريين من العيش بسلام ووثام ويحقق مكاسب لجميع الأطراف وتعتقد أيضا أنه يجب على التيموريين احترام بعضهم بعضا بالسعي جديا إلى إيجاد أرضية مشتركة وتقديم تنازلات عند الضرورة. وأضاف قائلا إن جميع التيموريين تقريبا أصبحوا الآن مقتنعين أنه لن يتسنى تحقيق مزيد من التقدم إلا بدعم عملية المصالحة. وقال إن السلام الدائم لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق المفاوضات لا عن طريق القوة. وأشار إلى أن الصراع الدائر في تيمور الشرقية له طبيعته وأسبابه. وفي الحقيقة كان النزاع دائرا بين التيموريين المدعومين من قبل البرتغال والتيموريين المدعومين من قبل أندونيسيا. ولا جدوى من الجدل حول الطرف المحق منهما لأن ذلك لن يؤدي إلى أي نتيجة. والأمر المهم في حل الصراع هو بناء الثقة وإنهاء التهديدات الموجهة لأي مجموعة تيمورية مع الأخذ بعين الاعتبار أن جميعهم لهم مستقبل مشترك.

٤٥ - وأردف قائلا إن منظمة الشبيبة التيمورية من أجل المصالحة تسلم أنه لا يمكن تحقيق أي شيء إيجابي ما لم يتهيأ مناخ تسود فيه الثقة والاحترام في تيمور الشرقية؛ وإنه بدون قيادة حكيمة ستحل الفوضى في صفوف الشباب ويفقدون التوجه؛ وإنه دون فهم للأحداث التي جرت في تيمور الشرقية على مدى السنوات ٢٢ الماضية سيكون من

ورغبة من حركة الطريق الثالث في مواءمة نفسها مع الوضع الحالي، بعثت بوفد رسمي إلى أندونيسيا وقد عقد هذا الوفد عدة اجتماعات مع الرئيس الجديد ورئيس الأركان العامة - الذي كان أيضا وزيرا للدفاع - ومع وزير الخارجية ولاحظ الوفد هبوب رياح جديدة في أندونيسيا تتمثل في توجيه انتقادات علنية خطيرة لنظام رئيس الجمهورية الأسبق سوهارتو. وقال إن حركة الطريق الثالث ترحب بالبيان الذي أدلى به الرئيس حبيبي عن استعداداته لمنح تيمور الشرقية وضعًا خاصًا تتمتع بموجبه بالاستقلال الذاتي بالرغم مما أبدته بعض الدوائر من ردود فعل سلبية إزاء ذلك على اقتراح ومن سعيها لزيادة الضغط على أندونيسيا لإجبارها على التفاوض بشأن شروط تضمن الحق في تقرير المصير.

٤١ - ومضى قائلا إن حركة الطريق الثالث تعتقد أن شعب تيمور الشرقية لا يمكنه أن يحصل على فرصة لتطوير نموذج قائم على التنمية المستدامة والنمو المطرد إلا في إطار نموذج الحكم الذاتي الذي تضمن بموجبه مجموعة واسعة من الحقوق الإدارية والسياسية إلى التيموريين الشرقيين ممارسة السلطة إلى جانب وفاء الحكومة المركزية بالتزاماتها في مجال العلاقات الدولية والدفاع والسياسات المالية والنقدية. وأضاف أن الحركة أيدت الحوار بوصفه الآلية المناسبة الوحيدة لحل مسألة تيمور الشرقية وأيدت كذلك إنشاء الأمين العام منتدى استشاريا دائما لقادة تيمور الشرقية للتوصل إلى اتفاق مقبول من قبل جميع الأطراف المعنية. وفي حال التوقيع على اتفاق من هذا النوع فإن حركة الطريق الثالث مستعدة للنظر في إنشاء آلية استشارية تتيح للتيموريين الشرقيين الإعراب عن رغباتهم بشأن طبيعة ومضمون الاتفاق. وأكد ضرورة استمرار الحوار بين التيموريين الشرقيين بحيث يصبح المنتدى الذي يتم في إطاره تقديم مقترحات ومناقشة خطط عمل من شأنها أن تساعد في ضمان إقامة علاقات جديدة ودينامية وسليمة بين التيموريين

توصي الأمين العام أيضا أن يجري مشاورات متوازنة مع القادة التيموريين الرئيسيين على هامش الاجتماعات التي تُعقد في إطار عملية المصالحة الشاملة لجميع الأطراف التيمورية وأن يعترف بالطابع الإيجابي للاقتراح الذي قدمته حكومة أندونيسيا الجديدة للتحاور مع القادة التيموريين البارزين والاستماع إلى وجهات نظرهم وأن يحث حكومتي البرتغال وأندونيسيا على الإسراع في عملية التفاوض. وينبغي تشجيع الشعب التيموري على الامتناع عن الانتقاد أو التحريض؛ وعلى إعطاء مزيد من الدعم البناء في سبيل التوصل إلى تسوية نهائية لمشكلة تيمور الشرقية؛ وأن يفهم أن الإصلاحات السياسية والاقتصادية في أندونيسيا تمثل فرصة ذهبية للتيموريين لمواصلة المصالحة وللتوصل إلى تسوية مقبولة للصراع؛ وأن يشارك في حوار مفتوح وديمقراطي ومتحضر بين مختلف المجموعات التيمورية؛ وأن ينسى ما صدر عن كل طرف من أطراف الصراع من سلوك سيئ في الماضي حتى لا يقيم عوائق داخلية على طريق التوصل إلى حل لمسألة تيمور الشرقية.

٤٧ - انسحب السيد بيريرا.

٤٨ - بدعوة من الرئيس، جلس السيد دي مينيزيس (الرابطه الاشتراكية لتيمور) إلى طاولة مقلمي الالتماسات.

٤٩ - السيد دي مينيزيس (الرابطه الاشتراكية لتيمور): قال إن منظمته، وهي حزب سياسي تيموري شرقي، دافعت دون هوادة عن حق التيموريين الذين يتعرضون للإبادة الجماعية في تقرير المصير والاستقلال وفقا لقواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ودستور البرتغال. وقد شاطرها ذلك الموقف معظم التيموريين وهو موقف يتفق مع رغبات قوات التحرير الوطني المسلحة لتيمور ليشتي (فالتيل).

المستحيل السير قدما؛ وإنه دون عقد اجتماعات منتظمة بين قادة تيمور الشرقية لتبادل الآراء فيما بينهم فلا جدوى من جميع مظاهر عدم الرضا؛ وإنه دون فهم الحاجة إلى تحقيق توافق في الآراء بين جميع التيموريين الشرقيين فإن الحماس المتقد في صفوف شباب تيمور الشرقية سوف يذهب سدى؛ وإنه دون توفر رغبة في السلام فسيكون من الصعب الامتناع عن الانتقاد والتحريض؛ وإنه دون وجود فهم بأنه لا يوجد في الصراع الدائر في تيمور الشرقية منتصر أو مهزوم فسوف يكون من المستحيل التوصل إلى معرفة كيفية التصرف؛ وإنه دون إدراك الحقائق السياسية فسوف يُستخدم الشباب كمخالب في الصراع الدائر بين التيموريين. وقال إن المسائل الحقيقية التي تكمن وراء نصف جميع المطالب تقريبا بما فيها حوافزها ووسائلها ونتائجها هي مسائل اقتصادية وهذا أمر يعرفه الجميع. واليوم أكثر من أي وقت مضى توجد فرص لنشترك معا في تنمية تيمور الشرقية سيستفيد منها جميع التيموريين ذوي النوايا الطيبة.

٤٦ - واقترح أن توصي اللجنة الخاصة الحكومة الأندونيسية بأن تواصل الوفاء بمسؤولياتها تجاه شعب تيمور الشرقية على أساس أن الظروف الاجتماعية والثقافية لا تزال غير مستقرة؛ وأنه يجب عليها أن تدرك أن هناك روابط متعددة تجمع بين التيموريين الشرقيين وسكان المحافظات الأخرى في أندونيسيا؛ وأن عليها أن تأخذ في الحسبان الطابع الفريد الذي تتميز به العلاقات الثقافية التي تربط تيمور الشرقية بالشعب البرتغالي؛ وأنه ينبغي عليها أن تتبنى سلوكا متفهما صوب موقف البرتغال وأن تجد مخرجا يكون مقبولا للمجتمع الدولي. وأضاف أنه ينبغي للجنة الخاصة أن توصي حكومة البرتغال أيضا بأن تدعم عملية المصالحة المعقدة والشاملة بين التيموريين وأن تتبنى سلوكا متفهما صوب موقف أندونيسيا وأن تظهر مرونة في النهج الذي تتبعه للبحث عن تسوية نهائية. وينبغي للجنة الخاصة أن



النمساوية في جاكرتا في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. فقد اتهم النظام الأندونيسي أحد هؤلاء، أفيلينو دا سيلفا بكونه إرهابيا وهي تهمة عارية عن الصحة. وأضاف أن حالة حقوق الإنسان لا تطاق بتاتا فالنظام الأندونيسي يستحق أشد عبارات الانتقاد من اللجنة ومن المجتمع الدولي بأسره. وقد اعتمدت الرابطة الاشتراكية لتيমور على تأييد اللجنة ودعت جميع المنظمات غير الحكومية إلى البدء بحملة دولية لإطلاق سراح أفيلينو دا سيلفا وأسرته.

٥٤ - وأكد أن مسألة تيمور الشرقية لن تنتهي بالإفراج عن زانانا غوزماو. فإضافة إلى حل مشكلة اللاجئين إلى السفارة النمساوية والإفراج عن جميع السجناء السياسيين الأندونيسيين والتيموريين هناك مسألة سياسية خطيرة أخرى هي: تقرير المصير والاستقلال لتيমور الشرقية. وقد طالبت الرابطة الاشتراكية لتيমور، آخذة في الاعتبار الأحداث السياسية التي وقعت في أندونيسيا مؤخرا، بالانسحاب الكامل للقوات الأندونيسية من تيمور الشرقية كما طالبت بأن تشكل قوات التحرير الوطني المسلحة لتيমور ليشتي حكومة مؤقتة تقوم بإجراء انتخابات لمجلس تشريعي بحيث يتمكن شعب تيمور الشرقية من تقرير وضعه السياسي في المستقبل.

٥٥ - انسحب السيد دي مينييس.

٥٦ - بدعوة من الرئيس، جلس السيد تافاريز (رابطة دفاع الأنغوليين للإنقاذ) إلى طاولة مقامي الالتماسات.

٥٧ - السيد تافاريز (رابطة دفاع الأنغوليين للإنقاذ): قال إنه من المعروف تماما أنه انقضى ٢٣ سنة على احتلال وضم إقليم تيمور الشرقية غير المتمتع بالحكم الذاتي. وفي عدد من القرارات، أدان المجتمع الدولي ممثلا بالأمم المتحدة أندونيسيا لارتكابها جريمة الإبادة الجماعية ضد شعب تيمور الشرقية. وأضاف أن انتهاكات حقوق الإنسان في تيمور الشرقية

٥٠ - ومضى قائلا إن الرابطة الاشتراكية لتيمور أوضحت بصورة لا لبس فيها رفضها لأي محاولات للإعلان عن منح الحكم الذاتي لتيمور الشرقية في ظل السيادة الأندونيسية واستندت في ذلك إلى المادة ٢٩٣ من الدستور البرتغالي التي لا تزال البرتغال بموجبها ملتزمة بمسؤولياتها بضمان حق تيمور الشرقية في تقرير المصير والاستقلال. وأكد أن من حق رئيس جمهورية البرتغال وحكومة البرتغال على وجه الحصر اتخاذ خطوات لتنفيذ تلك المادة.

٥١ - وأردف قائلا إن الرابطة الاشتراكية لتيمور ترفض أي مشروع يرمي إلى إدماج تيمور الشرقية في أندونيسيا. وإن منح الحكم الذاتي لتيمور في إطار أندونيسيا يرقى إلى حد إدماجه رسميا بأندونيسيا وبالتالي لا تستطيع الرابطة الاشتراكية لتيمور القبول به. وقد أكدت الرابطة من جديد عزمها على الدفاع عن حق الشعب التيموري في تقرير المصير والاستقلال على نحو ما بينته مؤخرا في اجتماع عقدته مع الممثل الشخصي للأمين العام لتيمور الشرقية السيد جمشيد ماركر.

٥٢ - ونوه إلى الأحداث السياسية التي جرت مؤخرا في أندونيسيا وقال إنها تمثل شاهدا على إيمان الشعب الإندونيسي بالمثل العليا للحرية. فهناك استياء متزايد وأصبح الغليان في صفوف الطلاب الأندونيسيين أوضح للعيان من أي وقت مضى. وتلك الأحداث بأجمعها ينبغي أن ترسل إنذارا إلى النظام الأندونيسي وإلى المجتمع الدولي: أي عبارة أخرى أن الوقت قد حان لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بتيمور الشرقية.

٥٣ - وذكر أن رئيس أندونيسيا المعين حديثا، السيد حبيبي، يريد أن يظهر للعالم أنه يجري إصلاحات سياسية. غير أن الحقيقة تختلف عن ذلك حسبما أظهرت حالة اللاجئين التيموريين الذين التمسوا اللجوء إلى السفارة

الناطقة باللغة البرتغالية تشاطره ذلك الموقف. وفي ذلك السياق، قال أن رابطته تؤيد مواصلة الحوار بين البرتغال وأندونيسيا تحت إشراف الأمم المتحدة وباشتراك قوى سياسية مثل المجلس الوطني للمقاومة التيمورية والرابطة الاشتراكية لتيمور.

٦١ - ودعا اللجنة الخاصة إلى مطالبة الحكومة الأندونيسية أن تطلق على الفور سراح زانانا غوزماو وأفيلينو دا سيلفا وجميع السجناء السياسيين التيموريين والأندونيسيين.

٦٢ - انسحب السيد تافاريز.

٦٣ - بدعوة من الرئيس، جلس السيد راموس هورتا (المجلس الوطني للمقاومة التيمورية) إلى طاولة مقدمي الالتماسات.

٦٤ - السيد راموس هورتا (المجلس الوطني للمقاومة التيمورية): أعرب عن تقديره البالغ للبرتغال لما تبذله دونما ككل من جهود في أداء مسؤولياتها تجاه شعب تيمور الشرقية المستعمر. وقال إن رئيس وزراء البرتغال أعلن في اجتماع عُقد مؤخرا في لندن عن معونة إنسانية يصل مقدارها إلى أربعة ملايين دولار لمساعدة التيموريين الشرقيين على التغلب على أثر الأزمة الاقتصادية والمالية الأندونيسية. ومع ذلك، فإن البرتغال ليست الكيان الوحيد الذي يلتزم بمسؤوليات تجاه تيمور الشرقية.

٦٥ - ومضى قائلا أنه كان قد تنبأ في مقابلة أجراها مع شبكة الأخبار الحورية (سي إن إن CNN) في أيار/مايو ١٩٩٦ أنه بعد رحيل الرئيس سوهارتو عن الساحة سيكون من الأيسر إجراء حوار لحل النزاع. ورحب بالإفراج عن بعض السجناء التيموريين الشرقيين وأعرب عن أمله في ألا يكون ذلك الإفراج مجرد التفاتة عابرة. وطالب بالإفراج دونما أي تأخير عن جميع التيموريين الشرقيين "المذبذبين" بالمطالبة بالحرية. ورحب بالبيانات الاسترضائية التي أدلت بها

كانت ولا تزال الممارسة اليومية التي يتبعها النظام الإندونيسي. وإن مغادرة الرئيس سوهارتو وتعيين الرئيس حبيبي لم ولن يضمننا حلا لمشكلة تيمور الشرقية؛ فالحل يكمن في تنفيذ حق تقرير المصير والاستقلال.

٥٨ - وأشار إلى أن المجتمع الدولي والحالية الأنغولية المقيمة في البرتغال يتابعان عن كثب التحولات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية الجارية في أندونيسيا. وأعرب عن اعتقاده أن على الحكومة الأندونيسية أن تطلق سراح جميع السجناء السياسيين دون أي شروط أيا كانت. وأشار إلى أن قائد المعارضة التيمورية أفيلينو دا سيلفا وعائلته واثنين من مساعديه لا يزالون محتبئين في السفارة النمساوية في جاكارتا منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وإن الحالة الصعبة التي يعيشونها توفر برهانا مقنعا على انتهاك الحكومة الأندونيسية لحقوق الإنسان. وأعرب نيابة عن رابطته عن الامتنان لحكومة النمسا لمقاومتها للضغط الذي تمارسه عليها أندونيسيا لتسليمها اللاحقين.

٥٩ - وأردف قائلا إن رابطته نظمت عددا من الأعمال دفاعا عن التيموريين من أحدثها مظاهرة التضامن مع اللاحقين التيموريين الموجودين في السفارة النمساوية التي شارك فيها شخصيات سياسية ودينية وعامة أخرى - زهاء ٢٠٠ شخص ككل - كما شارك فيها مسؤولون من السفارة النمساوية مهتمون بمشكلة اللاحقين التيموريين.

٦٠ - وأشار إلى المحاولات التي تجري لفرض الحكم الذاتي على تيمور الشرقية في ظل السيادة الأندونيسية وبالتالي حرمان البرتغال من الوفاء بمسؤولياتها بموجب القانون الدولي والدستور البرتغالي. وأعلن عن ثقته التامة بالبرتغال بصفتها الدولة القائمة بالإدارة وبوصفها تعمل دفاعا عن المصالح المشروعة للشعب التيموري فيما يتعلق بتقرير المصير والاستقلال، وأعرب عن قناعته بأن أنغولا والبلدان الأخرى

تغييرات جذرية لا بد من حدوثها هناك كيما تحصل أندونيسيا على الموثوقية الدولية وكيما تسود درجة من السلام في تيمور الشرقية.

٦٨ - وطالب بتخفيض وجود القوات الأندونيسية في تيمور الشرقية إلى ٥٠٠ أو ١٠٠٠ جندي أو ما يقارب مستوى الوجود البرتغالي فيه في عام ١٩٧٤ وعام ١٩٧٥. وقال إنه ينبغي على مقاتلي المقاومة التيمورية الشرقية بعدئذ أن يوقفوا جميع الأنشطة المسلحة. وينبغي إنشاء منطقة حماية في منطقة متفق عليها في تيمور الشرقية تتجمع فيها قوات المقاومة المسلحة وأسره تحت حماية إنسانية دولية. وينبغي مواصلة الإفراج عن الأسرى ويجب وقف التعذيب.

٦٩ - وأعلن أنه قد حان الوقت لأن تنشئ مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وجودا لها في تيمور الشرقية. ولا يتعين أن تُسند إلى هذا المكتب مهمة تحقيقية من أي نوع كان؛ وإنما يمكنه تعزيز الحوار والمساعدة في تخفيف الصراعات المحلية. ويمكنه أيضا أن يقوم بدور في توفير التدريب في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني لموظفي إنفاذ القانون وأفراد القوات المسلحة والشرطة وأفراد المجتمع المدني.

٧٠ - وأبدى استعدادده للموافقة على اقتراح الرئيس حبيبي ولكن كتدبير انتقالي فقط وإذا ما تم التخلي عن جميع الشروط غير المقبولة. وينبغي منح التيموريين الشرقيين الحق في حكم بلدهم الخاص بهم. وينبغي في مرحلة لاحقة اتخاذ قرار بشأن المسألة الشائكة، مسألة الوضع القانوني للإقليم.

٧١ - وأعرب عن قناعته أنه ما من أحد خال من اللوم إزاء المأساة التي يعيشها شعب تيمور الشرقية. فالكمل مسؤول عنها: الأمم المتحدة نفسها والبرتغال وأستراليا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان والقادة السياسيون لتيمور الشرقية. ولا جدوى من إلقاء اللوم على هذا الطرف أو ذاك لأن أي

سلطات جاكرتا. وقال إن قوات الأمن الأندونيسية قد تصرف، بصورة عامة، على نحو لم يكن واردا التفكير فيه مطلقا قبل سنة فقط. ومع ذلك، وقعت بعض الحوادث المأساوية التي أوردتها وكالتا رويترز وفرانس بريس في تقاريرهما حيث ذكرتا أن قوات الأمن الأندونيسية قد استخدمت القوة ضد المتظاهرين. وفي مطلع حزيران/يونيه ١٩٩٨، أقدمت القوات المسلحة على قتل شاب بشبهة سرقة حطب. ولأول مرة، أعلنت القيادة الأندونيسية في ديلي عن مسؤوليتها عن قتله وقدمت الاعتذار عن ذلك.

٦٦ - ورحب بالاجتماع الذي عقد مؤخرا بين قسيس ديلي ورئيس أندونيسيا المؤقت. غير أنه من المؤسف أن السلطات الأندونيسية لا تزال ترفض إجراء حوار مع قائد المقاومة التيمورية زانانا غوزماو. وأعلن أنه لن يكون هناك سلام ولا استقرار أو حل دائم لمسألة تيمور الشرقية ما لم تشترك قيادة المقاومة التيمورية الشرقية في الحوار. وأكد أن زانانا غوزماو التقى مع العديد من الشخصيات العامة، وأشار في هذا الصدد إلى التأييد الذي أعرب عنه رئيس جمهورية جنوب أفريقيا وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ومؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأيبيرية الأمريكية والجاليات الناطقة باللغة البرتغالية في سائر أرجاء العالم.

٦٧ - وأردف قائلا إن الإعلان الذي أدلى به رئيس جمهورية أندونيسيا مؤخرا الذي قال فيه إن أندونيسيا على استعداد لمنح تيمور الشرقية وضعًا خاصًا تتمتع فيه بقدر معين من الحكم الذاتي المحلي كان يمكن أن يعتبر خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح لو أنها لم تختلط بالسلم المتمثل في الطلب غير المقبول بالاعتراف بشرعية الغزو والضم. وقال إنه يجب على أندونيسيا، إذا ما أريد تحقيق تقدم، التخلي عن إصرارها على ذلك الشرط. فتضارب الآراء بشأن الوضع القانوني للإقليم ينبغي أن لا يشكل عقبة في طريق إجراء

الجهود التي بذلها الأمين العام في البحث عن حل سلمي وعادل للتراع الدائر في تيمور الشرقية ساعد في تنشيط تلك العملية. وبفضل تلك الجهود، عقد قادة تيمور الشرقية اجتماعا وافقوا فيه على السعي إلى تحسين حالة شعبهم وأمتهم اللذين عانوا لفترة طويلة. ونوّه إلى أن العمليات التي تجري في أندونيسيا لم تتمخض عن أي تغييرات جذرية لا في أندونيسيا ولا في تيمور الشرقية. فالشخص الذي خلف سوهارتو قد ذكر بالفعل أن سياسات حكومته تجاه تيمور الشرقية ستظل أساسا على حالها دون تغيير.

٧٧ - وأكد أن شعب تيمور الشرقية سوف يحصل على الحرية وتقرير المصير بالرغم من قيام المديرين التابعين للولايات المتحدة بتدريب الضباط العسكريين الأندونيسيين وقيام المملكة المتحدة ببيع أسلحة التدمير الشامل لأندونيسيا، وبالرغم من الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي لاسترضاء دكتاتور من أجل المحافظة على السوق الأندونيسية، وبالرغم من اعتراف استراليا القانوني بضم أندونيسيا لتيمور الشرقية، وبالرغم من السياسة الحمقاء بعدم التدخل بمسائل حقوق الإنسان التي تتبعها رابطة أمم جنوب شرق آسيا (رابطة آسيان).

٧٨ - ومضى قائلا إن الحكومات، ومنها حكومات الدول الأعضاء في (رابطة آسيان) تواجه بأناة الضغط من مواطنيها الذين يطالبونها بأن تولي مزيدا من الاهتمام لمسائل حقوق الإنسان، ولا سيما فيما يتعلق بمشكلة تيمور الشرقية. ففي تايلند، انعقد بنجاح المؤتمر الثالث لآسيا - المحيط الهادئ المعني بتيمور الشرقية؛ ويمثل ذلك النجاح شاهدا على إمكانية حدوث تغيير حتى داخل نادي البلدان الرائدة في رابطة آسيان. وطبقا للمعلومات التي وردت عبر قنوات خاصة من الحكومة الجديدة في الفلبين تدل على إمكانية حدوث تغييرات في سياستها الخارجية تتيح لها اتخاذ موقف أكثر فعالية بشأن مسألة تيمور الشرقية. ويمكن تصور وجود

محاولة لتقسيم اللوم ستجد قبالتها أيضا حججا جيدة تشرح تصرفها في ذلك الوقت. ولهذا، يتعين على الجميع العمل بحسن نية مع الأمين العام على محاولة إيجاد صيغة ترضي جميع الأطراف. وأبدى استعداده للاجتماع في أي لحظة مع السلطات الأندونيسية إذا ما أبدت استعدادها للاشتراك معه في حوار.

٧٢ - واختتم بيانه قائلا إنه إذا ما أصبحت أندونيسيا أكثر انفتاحا وتسامحا وديمقراطية، فسوف تنظر إلى منح الاستقلال لتيمور الشرقية كتطور طبيعي. ومع ذلك، قد يرغب شعب تيمور الشرقية، دونما إكراه وبجربة تامة أن يكون جزءا من أندونيسيا أو أن يشكل رابطة مع الدولة المستعمرة. وسوف يتقيد الجميع بنتائج أي استفتاء يجري تحت إشراف الأمم المتحدة بشأن تقرير المصير أيا كانت تلك النتيجة.

٧٣ - انسحب السيد راموس هورتا.

٧٤ - بدعوة من الرئيس، جلس السيد ميكالات (تحالف آسيا والمحيط الهادئ من أجل تيمور الشرقية) إلى طاولة مقلمي الالتماسات.

٧٥ - السيد ميكالات (تحالف آسيا والمحيط الهادئ من أجل تيمور الشرقية): أعرب عن امتنانه لإتاحة الفرصة إليه لتقديم التماس وقال إن منظمته تدرك أن أندونيسيا وحلفاءها يضعون ضغوطا شديدة على اللجنة الخاصة بهدف إزالة مسألة تيمور الشرقية من جدول أعمالها في حين تسعى عناصر أخرى إلى إلغاء اللجنة نفسها كليا لخدمة مصالحها الاستعمارية الجديدة.

٧٦ - وأضاف قائلا إن تيمور الشرقية قد دخلت المراحل النهائية في طريقها إلى حق تقرير المصير الكامل وإن إنشاء المجلس الوطني المقاومة التيمورية خير دليل على استعداد التيموريين الشرقيين للتضامن في الكفاح من أجل سيادتهم وحقوقهم غير القابل للتصرف في حكم أنفسهم. وقال إن

٨٠ - انسحب السيد ميكالات.

### طلبات الاستماع

٨١ - الرئيس: وجه انتباه الأعضاء إلى طلبات الاستماع التي تلقاها من الملتهمين واقترح أن توافق اللجنة على تلك الطلبات إن لم يكن هناك أي اعتراض عليها.

٨٢ - وقد تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥.

اتجاهات جديدة مماثلة في البلدان الأخرى كذلك، داخل المنطقة الإقليمية ذاتها وخارجها، من استراليا إلى اليابان وحتى داخل أندونيسيا نفسها. وأكد أن اللجنة الخاصة والأمم المتحدة بوسعهما التعجيل في مجيء الحرية إلى تيمور الشرقية. وفي ذلك السياق، دعا باسم منظمته الأمم المتحدة ووكالاتها المناسبة ومسؤوليها إلى إنشاء لجنة عاملة لإعداد الأسس اللازمة لتقرير المصير لشعب تيمور الشرقية؛ وإنشاء مكتب دائم لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في ديلي؛ وتوسيع نطاق اختصاصات الحوار الشامل لجميع الأطراف التيمورية على نحو يتيح للمشاركين التيموريين الشرقيين إمكانية مناقشة الوضع السياسي لتيمور الشرقية؛ وتوسيع نطاق الأحداث الحكومية الدولية البرتغالية الأندونيسية بشأن تيمور الشرقية التي تجري حاليا تحت إشراف الأمم المتحدة بحيث تشمل قادة الشعب التيموري الشرقي المعترف بهم؛ وإيفاد فريق من المقررين الخاصين بشأن مختلف المسائل للتأكد من تفاصيل المعاناة التي يعيشها شعب تيمور الشرقية وإساءات حقوق الإنسان الجارية هناك؛ وتقييم مدى الجفاف والمجاعة في تيمور الشرقية وتوفير المساعدة الإنسانية اللازمة له.

٧٩ - وأردف قائلا إن الشعب يقرر بنفسه قدره بالتضافر فيما بين أبناءه ويتعاون ويتكافل أفرادهم بعضهم بعضا في كفاحهم المشترك من أجل العدل والتقدم والتحرر الاجتماعي إن لم يكن من أجل التحرير الوطني. وقال إنهم يفعلون ذلك بالرغم من الشكوك المتعاضمة حول قدرة الأمم المتحدة على حل الصراعات الدائرة من قبيل الصراع الدائر في تيمور الشرقية. وبالرغم من أوجه القصور التي تعاني منها المنظمة، فإن المبادئ التي أرساها مؤسسوها لا تزال صالحة مع ذلك وأضاف في ذلك السياق أن المبادرات التي اتخذها الأمين العام بل والجمعية العامة جديرة بالملاحظة. وذكر أنه كان يتمنى لو يستطيع أن يقول نفس الشيء عن مجلس الأمن.